

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُ بِهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ
أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ
لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا
كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ
ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] .

أَمَّا بَعْدُ

فإنَّه لم يَدْر بِخَلْدِي ، ولم يُحَوِّمْ طائرُ فكري يوماً على فكرة هذا الكتاب ،
ولكن كما قيل : إذا أَرَادَ اللَّهُ ﷻ شيئاً هَيَّأَ سَبَابَهُ .

فقد كنتُ في جلسةٍ مع فضيلة الشيخ محمد صفوت نور الدين رحمته ،
وكان الرئيس العام للجماعة أنصار السنة بمصر ، وكان ذلك عقب درسٍ
علميٍّ ألقاهُ في مسجدي الكائن بمدينة كفر الشيخ وتكلَّمنا في أمورٍ شتى ،
فكان ممَّا قلَّتهُ له : « إنني لا أستطيعُ أن أفهمُ حتى الآن أن تكون جماعةٌ
دَعْوِيَّةٌ سَلَفِيَّةٌ كهذه التي ترأسُها ، وليس لها مجلةٌ علميَّةٌ تُطبعُ مرَّتين في
العام على الأقلِّ ، تُعلِّمونَ النَّاسَ من خلاها عقيدةَ السَّلف الصَّالح ،
ويكتبُ فيها أهلُ العلم عن مسائل النِّوازل التي تقعُ بالمُسلمين ، ممَّا لم

يَكُنْ مثله في الأزمان السَّالِفَةِ . فأين الأَرشيفُ العِلْمِيُّ للجماعة ؟ ! » ،
 فقال : « عندنا مَجَلَّةُ التَّوْحِيدِ » ، فَقُلْتُ لَهُ : « هذه مَجَلَّةٌ سَيَّارَةٌ لِعَامَّةِ النَّاسِ ،
 وأنا أَتَكَلَّمُ عن مَجَلَّةٍ يَغْلُبُ عليها طَائِعُ البَحْثِ العِلْمِيِّ » ، فقال : « لَمْ لَا
 تَأْتِينَا في المَرْكَزَ العَامَّ لِنَطْرَحَ هذه القَضِيَّةَ لِلْمُنَاقَشَةِ ؟ » ، وَاتَّفَقْنَا ، وَذَهَبْتُ
 إِلَيْهِمْ ، وَالتَّقِينَا بِالشَّيْخِ صَفْوَتِ الشَّوَادِي رَحِمَهُ اللهُ وَطَالَ الكَلَامُ ، فَقَالَ لِي
 الشَّيْخُ الشَّوَادِي : « أَنْتِ تُرِيدُ أَنْ تُحَلِّقِي فِي الفَضَاءِ البَعِيدِ ، وَنَحْنُ نَطْلُبُ
 مِنْكَ شَيْئًا يَسِيرًا لَا يُكَلِّفُ كَثِيرًا ، وَيَكُونُ نُوَادَةً لِهَذِهِ الأُمْنِيَّةِ الَّتِي تَرْجُوهَا » ،
 قُلْتُ لَهُ : « وَمَا هِيَ ؟ » ، فَقَالَ : « أَنْ تُشَارِكَنَا فِي رَفْعِ سَقْفِ مَجَلَّةِ التَّوْحِيدِ
 الَّتِي أَرَأْسُ تَحْرِيرِهَا ، بَأَنْ تُجِيبَ عَنِ أَسْئَلَةِ القُرَّاءِ الَّذِينَ يُتَابِعُونَ المَجَلَّةَ
 بِشَغَفٍ بَالِغٍ ، وَيَنْتَظِرُونَ كَلِمَتَكَ فِي الحُكْمِ عَلَى الأَحَادِيثِ الَّتِي يَسْمَعُونَهَا
 مِنْ خُطَبَاءِ المَسَاجِدِ أَوْ يَقْرَءُونَهَا فِي الكُتُبِ » ، ثُمَّ أَخْرَجَ لِي كِيسًا كَبِيرًا ،
 وَقَالَ : « هَذِهِ رِسَائِلٌ تَحْتَوِي عَلَى مِائَاتِ الأَحَادِيثِ الَّتِي تَنْتَظِرُ الجَوَابَ
 عَنْهَا » .

وَلَمْ يُعْطِنِي فُرْصَةً لِأُبْدِيَ رَأْيِي فِي المَوْضُوعِ ، وَلَكِنَّهُ طَلَبَ مِنِّي أَلَّا
 أُطِيلَ الكَلَامَ حَوْلَ أَسَانِيدِ الأَحَادِيثِ ، فَضَلًّا عَنِ الخَوْصِ فِي المُنَاقَشَاتِ
 العِلْمِيَّةِ ، الَّتِي لَا يَفْهَمُهَا مُعْظَمُ القُرَّاءِ ، وَاضْعًا فِي اعتِبَارِي الإِجَابَةَ عَنِ
 أَكْبَرَ قَدَرٍ مِنَ الأَسْئَلَةِ ، بَأَنْ أَذْكَرَ الحَدِيثَ المَسْئُولَ عَنْهُ ، ثُمَّ أَجِيبَ عَنْهُ فِي
 سَطْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ ، حَتَّى نُجِيبَ عَنِ أَكْبَرَ قَدَرٍ مِنَ الأَسْئَلَةِ .

وَلَمْ أَوْفِقْهُ عَلَى هَذَا ، وَقُلْتُ لَهُ : « هُنَاكَ جَانِبٌ تَعْلِيمِيٌّ فِي الإِجَابَةِ عَنْ
 هَذِهِ الأَحَادِيثِ ، لَا يَقِلُّ أَهْمِيَّةُ عَنِ الجَوَابِ نَفْسِهِ ، ذَلِكَ أَنَّنَا نُرِيدُ أَنْ

يَعْرِفَ النَّاسُ : كَيْفَ نَحْكُمُ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ بِالتَّشْهِي
وَاتِّبَاعِ الْهَوَى ، بَلْ وَفَقَ ضَوَابِطَ عِلْمِيَّةٍ دَقِيقَةٍ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا
أَبْرَزْنَا هَذَا الْمَعْنَى مِنْ خِلَالِ تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ ، أَمَّا أَنْ أَكْتَفِيَ بِأَنْ أُجِيبَ
عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ مُنْكَرٌ إِلَى آخِرِ هَذِهِ الْأَلْقَابِ ، فَلَا
أَرَى فِيهِ فَائِدَةً .

فَقَالَ لِي : « أَفْعَلْ مَا تَرَاهُ مُنَاسِبًا ، وَاضْعًا فِي اعْتِبَارِكَ أَنَّهُ يَصِلُنِي
عَشْرَاتُ الْخِطَابَاتِ ، الَّتِي تَحْتَوِي هِيَ بِدَوْرِهَا عَلَى أَسْئَلَةٍ كَثِيرَةٍ » .
وَبَدَأْتُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ ، وَاضْطَرَرْتُ أَمَامَ كَثَرَتِهَا أَنْ
أَخْتَصِرَ الْجَوَابَ عَنْهَا اخْتِصَارًا مُجْهِفًا فِي الْغَالِبِ ، لَكِنِّي خَالَفْتُ شَرْطِي
فِي أَحْيَانٍ قَلِيلَةٍ ، وَظَلَلْتُ عِدَّةَ سَنَوَاتٍ أَكْتُبُ هَذَا الْبَابَ ، ثُمَّ اقْتَرَحَ عَلَيَّ
بَعْضُ إِخْوَانِي أَنْ أَجْمَعَ هَذِهِ الْأَجُوبَةَ فِي كِتَابٍ ، فَلَمْ أَتَحَمَّسْ لَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا
مُخْتَصَرَةٌ ، فَاقْتَرَحَ أَنْ أُعِيدَ النَّظَرَ فِيهَا مَرَّةً أُخْرَى ، وَأَزِيدَ فِيهَا مَا كُنْتُ
أَرْجُوهُ لَهَا ، فَوَعَدْتُهُ خَيْرًا .

وَمَرَّتْ سَنَوَاتٌ ، وَلَمْ أَتِمَّكُنْ مِنَ النَّظَرِ فِيهَا ، حَتَّى أَوَائِلَ هَذَا الْعَامِ
(١٤٣١ هـ) ، بَدَأْتُ فِي جَمْعِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْمَجَلَّةِ ، ثُمَّ زِدْتُ عَلَيْهَا مَا
قَدَرْتُ عَلَيْهِ آنَذَاكَ ، إِذْ دَاهَمَنِي مَرَضٌ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - اضْطَرَرْتُ مَعَهُ إِلَى
السَّفَرِ إِلَى أَلْمَانِيَا لِمُدَّةِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ ٢٨ / ٤ / ٢٠١٠ م ، وَاصْطَحَبْتُ
مَعِيَ هَذَا الْكِتَابَ لِلنَّظَرِ فِيهِ ، فَوَجَدْتُهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْلِيفٍ مِنْ جَدِيدٍ ، وَهَذَا
مِمَّا قَدْ يُوقِفُ الْمَشْرُوعَ كُلِّيًّا ، فَاسْتَعَنْتُ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابَةِ مَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ .
وَرَأَيْتُ كِتَابًا صَدَرَ حَدِيثًا وَهُوَ كِتَابُ « الْمُدَاوِي لِعِلَلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ

وَشَرَحِي الْمُنَاوِي « لأبي الفَيْض أحمد بن مُحَمَّد بن الصَّدِيق الغُمَارِيِّ ،
وَنَظَرْتُ فِي عَمَلِهِ ، فَإِذَا بِي أَقْفٌ عَلَى طَوَامٍّ مِمَّا خَالَفَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ ، مَعَ
تَجْرِيعٍ وَسَبٍّ لِلْمُنَاوِيِّ ، وَتَحْقِيرٍ لِأَثَمَةِ السَّلَفِ ، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ
الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَمَحَ وَقْتِي أَنْ أَعْلَقَ عَلَيْهِ فِيهَا ، وَرَأَيْتُ أَنْ تَعْقُبَهُ فِي كُلِّ
مَا أَخْطَأْتُ فِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى تَصْنِيفٍ مُسْتَقِلٍّ ، فَقُلْتُ : « مَا لَا يُدْرِكُ كُلَّهُ ، لَا
يُتْرَكُ جُلُّهُ » ، فَنَاقَشْتُهُ فِي بَعْضِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَتَرَكْتُ كَثِيرًا مِمَّا قَالَ لِأَنْ
تَتَّبِعُهُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ لَا أَجِدُهُ عِنْدِي .

وَسَأَحَاوُلُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ أَزِيدَ الْكِتَابَ فَوَائِدَ كُلِّمَا عَنِّي ذَلِكَ ، فَلَمْ
يَعُدْ عِنْدِي مِنَ الْجَلْدِ الْقَدِيمِ مَا أَسْتَطِيعُ بِهِ أَنْ أَقُومَ بِوَاجِبِي كُلَّهُ . وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَكَانَ بُوْدِيِّ أَنْ أَكْتُبَ مُقَدِّمَةً ضَافِيَةً أَذْكُرُ فِيهَا فَوَائِدَ وَأُصُولَ ، غَيْرَ أَنَّهُ
حَالَ دُونَ ذَلِكَ مَا ذَكَرْتُهُ آنَفًا عَنْ مَرْضِي .
فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ كَفَّارَةً وَأَجْرًا ، وَرَفْعًا لِلدَّرَجَاتِ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ
وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ .

وَأَخْرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَكُتِبَهُ

أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوَيْنِيُّ

حَامِدًا اللَّهَ تَعَالَى ، وَمُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّنَا ﷺ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ

١٣ مِنْ الْمَحَرَّمِ ١٤٣٢ هـ